

• الفتاحية: غياب المساواة يجهز على ما تبقى من المشروع الإصلاحى فى البحرين /
رئيس التحرير..... ١

• سوريا بعد عشر سنوات من حكم بشار الأسد/ د. رضوان زيادة..... ٤

• الاختفاء القسرى لظلّ الملوحي
عار جديد فى السجل الأسود للحكومة السورية..... ٧

• أزمة «البلّك بيرى» بين ضرورات حماية الأمن القومى وانتهاك الحق فى الخصوصية/!
عمرو صلاح..... ١٠

• فى حوار مع سواسية
عادل جدى: التمييز ضد الأقباط صار اضطهادًا..... ١٤

• معلومات جديدة عن إسهام المغرب فى السجون السرية/!
..... ٢٢

سواسية

العدد ٩٢

نشرة غير دورية
يصدرها مركز القاهرة
لدراسات حقوق الإنسان
CIHRS

أسهم فى تأسيسه
د. محمد السيد سعيد

العنوان: ٢١ شارع صيد الجيد الرمالي -
الدور السابع - شقة رقم ٧١ -
باب اللوق - القاهرة
تليفون: ٢٣٩٥١١١٢ - ٢٣٩٦٣٧٥٢
فاكس: ٢٣٩٢١٩١٢
الموقع الإلكتروني www.cihrs.org

رئيس التحرير

رجب سعد طه

رئيس مجلس الإدارة

كمال جندوبي

المدير العام

بهي الدين حسن

غياب المساواة يجهز على ما تبقى من المشروع الإصلاحى فى البحرين

دخل المشروع الإصلاحى المتعثّر فى البحرين نفقًا مظلمًا منذ أغسطس ٢٠١٠؛ حيث تخلى النظام البحرى عن قنّاع الإصلاحى، وكشّر عن أنىابه ليشنّ حربًا شرسة على نشطاء حقوق الإنسان ورموز المعارضة الشيعية، وذلك قبيل الانتخابات البرلمانية المتوقع أن تجرى فى ٢٣ أكتوبر المقبل. وهو ما لا يمكن تفسيره إلا بأن هلعًا أصاب النظام البحرى من احتمال فوز المعارضة الشيعية بأغلبية برلمانية؛ دفعه لاعتقال ٢٣ مواطنًا بحرينيًا، بينهم ٤ من نشطاء حقوق الإنسان، والبقية من الرموز الدينية الشيعية، وغالبيتهم أعضاء فى "حركة الحريات والديمقراطية" (حق)، والاتهامات الموجهة لهم هى السعى لقلب نظام الحكم وارتكاب أعمال إرهاب وعنف وتخريب. وقد أدت الاعتقالات إلى غضب مجموعات من المحتجين فى المناطق الشيعية الفقيرة، الذين لجأوا إلى إشعال النيران فى الإطارات، وقطع بعض الطرق الرئيسة.

اللافت أن الملك حمد بن عيسى آل خليفة ألقى بنفسه خطابا نارياً، أطلق فيه الاتهامات بحق عدد من الناشطين والمعارضين ورجال الدين، قبل أن تتم إدانتهم من قضاء مستقل وبعد محاكمة عادلة. الدولة لم تقدم حتى الآن أدلة ملموسة على انخراط المتهمين فى التخطيط لأعمال إرهابية. ولا بد هنا من التذكير بأن الاعترافات فى البحرين يمكن انتزاعها ببساطة تحت وطأة التعذيب؛ كما تستنبط منظمة هيومن رايتس ووتش فى تقرير حديث وموثق عن إحياء سياسة الإكراه الجسماني أثناء الاستجواب فى البحرين، صدر فى فبراير ٢٠١٠. الإدانة جاءت من النيابة العامة، وليس بحكم قضائي. هذا فضلاً عن أن الملك قد أفصح فى خطابه عن سياسة جديدة ستنتهجها الدولة فى إحكام سيطرتها على المنابر الدينية ومراقبة الخطب الدينية، بزعم إخماد أصوات الخطباء المسييين المتطرفين، وهو ما يعنى أن سياسة تكميم الأفواه ستشهد انتعاشاً فى البحرين.

الانتهاكات التى شهدتها البحرين فى الآونة الأخيرة شملت اعتقالات بمعزل عن العالم الخارجى والأهل والمحامين بحق عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين السلميين، وقد تواترت الأخبار عن تعرضهم لتعذيب ممنهج فى ظل حرمانهم من حقوقهم القانونية، ومن بين من تعرضوا للتعذيب الوحشى كل من عبد الجليل السنكيس، والشيخ محمد حبيب المقداد، والشيخ سعيد النورى، وعبد الغنى الخنجر، ومحمد سعيد. هذا فضلاً عن ابتزاز وتشويه سمعة عدد آخر من المدافعين عن حقوق الإنسان وفى مقدمتهم نبيـل رجب، رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان ونائب الأمين العام للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، حيث أدرجت السلطات البحرينية اسمه ضمن أسماء أعضاء ما تزعم أنه (تنظيم إرهابى)، وذلك وفق صحيفة الوطن وثيقة الصلة بالنظام الملكى، هذا قبل أن يتم حذف اسمه فى وقت لاحق.

كذلك قامت الحكومة بحل مجلس إدارة الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، وصادرت حرية التعبير بالتحكم في المنابر الدينية، وإغلاق المواقع الإلكترونية، وإلغاء تراخيص مجموعة من النشرات الممنوحة لعدد من الجمعيات السياسية، كما قامت الحكومة المغرمة بإخراص المواطنين باعتقال وتعذيب المدون على عبد الإمام الذي وردت إفادات عن تعرضه للتعذيب خلال اعتقاله في مكان سري وحرمانه من زيارة محاميه. هذا بالإضافة لقيام الحكومة بسحب الجنسية عن عائلة بأكملها، في الوقت الذي تجري فيه عملية التجنيس لأعداد كبيرة من الأجانب على قدم وساق؛ بهدف تغيير الوضع الديموغرافي في البحرين. وبسبب تصاعد وتيرة القمع اضطرت مجموعة من المدافعين عن حقوق الإنسان إلى مغادرة البحرين فراراً من مجزرة الحريات هناك، واستقروا في بعض العواصم الأوروبية التي اتخذوها مقراً مؤقتاً لأنشطتهم؛ ريثما تنتضح الصورة، وتتوقف ماكينة القمع الحكومية البحرينية. في حين صدر بحق عدد آخر من المدافعين عن حقوق الإنسان قراراً بمنعهم من مغادرة البلاد، ومن بينهم نبيل رجب وعبد الهادي الخواجة.

ولا تزال الاحتجاجات وعمليات الاعتقال والقمع مستمرة حتى لحظة كتابة هذه السطور، وبلغ حصادها نحو ٢٥٠ معتقلاً. وتستند أجهزة الأمن البحرينية في انتهاكاتها لحقوق الإنسان إلى قانون "حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية" الصادر برقم ٥٨ لعام ٢٠٠٦، وهو تشريع سيء السمعة، ويحظي بانتقادات حقوقية واسعة، لما يوفره من غطاء قانوني دائم للسلطات البحرينية للحد من نشاطات المعارضة البحرينية والمنظمات الحقوقية، وبما يتضمنه من غموض في تعريف الإرهاب والمنظمات الإرهابية ومقوماتها، واتهامات مطاطة بـ "مناهضة ومخالفة الدستور" و"تهديد الوحدة الوطنية"! إلى غير ذلك من مصطلحات فضفاضة يحتويها هذا القانون. ويذكر أن هذا القانون صدر رغم التحفظات التي أعرب عنها مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب، حيث رأى أن القانون يعتمد تعريفات واسعة شديدة العمومية للإرهاب والأعمال الإرهابية.

الحكومة البحرينية تزعم أنها تؤدي واجبها في حماية الأمن القومي للبلاد، ومنع تجدد الأعمال التخريبية وحماية المجتمع البحريني من أخطار الإرهاب. لكنها إن أرادت تحقيق كل هذه الأهداف المشروعة، والتي تعد جزءاً بالفعل من مهمتها وواجبها، فإن عليها أولاً أن تراجع سياساتها في التعامل مع الشعب البحريني وأكثريته الشعبية المحرومة من حقوق المواطنة، فحينها فقط ربما تنتبه الحكومة إلى أن تلك السياسات هي التي ستؤدي إلى غرق البحرين بالفعل في دوامة العنف الدموية.

فقد فشل النظام البحريني في بناء دولة مدنية حديثة تقوم، على حكم دستور اجتمع على صياغته كل القوى الوطنية في البلاد، ولم يكثرث بأن تتوافق المنظومة التشريعية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بل فرض حصاراً أمنياً وتشريعياً مشدداً على المجتمع المدني، وبعد أن اتخذ قبل سنوات خطوات بدت للبعوض مبشرة بتجربة إصلاحية واعدة سرعان ما انتكست راية الإصلاح، وانتصرت الدولة البوليسية.

وأخطر ما قام به النظام البحريني طوال السنوات الأخيرة أنه لم ينس انتماءه لأقلية سنية، تحكم بلداً غالبية سكانه من الشيعة، وعلى الرغم من احترام الحديث عن الإصلاح والديمقراطية، فإن المعادلة الطائفية

ظلت حاضرة بقوة في النظام السياسي. وبدلاً من أن يقوم النظام بتفعيل مبادئ المساواة والمواطنة والعدالة ليصبح جميع المواطنين سواسية بغض النظر عن الدين والجنس والعرق؛ إذا به يرسخ الطائفية في المجتمع البحريني بأساليب شتى. حيث عمل على تهميش الشيعة على مستوى التعليم والاقتصاد والسياسة والثقافة والإعلام، وهو ما يشكي منه الشيعة منذ سنوات. إلا أن النظام البحريني لم يأبه لشكاوى مواطنيه في الداخل، وتجاهل توصيات المنظمات الحقوقية الدولية والعربية والبحرينية، وأيضاً تلك الصادرة عن لجنة مناهضة التمييز العنصري التابعة لمنظمة الأمم المتحدة. التجاهل أيضاً كان مصير تحذيرات وتوصيات التقرير الرصين الذي أصدرته (مجموعة الأزمات الدولية) في ٢٠٠٥ تحت عنوان "التحدي الطائفي في البحرين".

وبينما نجد حرصاً لدى مجموعات من النشطاء الحقوقيين والشيعة على التأكيد بأن الخلاف القائم في البحرين ليس خلافاً شيعياً سنياً مذهبياً أو عقائدياً، وإنما هو خلاف بين أبناء الطائفة الشيعية وبين النظام الحاكم في البحرين، بسبب سياسته في التمييز والعزل والفصل الطائفي؛ فإننا نجد الحكومة البحرينية توجه اتهاماتها العلنية والمبطنة إلى أن ولاء الشيعة البحرينيين هو لإيران، في لعب غير مأمون العواقب على وتر الطائفية، وهرباً من تحمل المسؤولية عن خلق مناخ قد تنتج عنه بين لحظة وأخرى موجات من التوتر والاحتقان الطائفي في مجتمع عرف عنه التسامح بين مختلف طوائفه ومذاهبه. في ظل القمع والتهميش المتزايدين قد لا يتمكن القادة الدينيون الشيعة المعتدلون من السيطرة لفترة أطول على غضب المحرومين من أبناء طائفتهم.

وفيما يقترب يوم الاقتراع فإننا نجد النظام البحريني، صاحب المشروع الإصلاحى الهش، مشغولاً بممارسة الانتهاكات اليومية بحق مواطنيه، ويواصل حرمانهم من حقوقهم الطبيعية في إصرار عجيب. هو نظام يتجه صوب هدف واحد وهو تحقيق الأغلبية، بأي ثمن، في مجلس النواب بما يضمن له السيطرة على مقاليد الأمور وزمام البلاد. لكنه فيما يبدو لا يدرك أن سياساته الإقصائية والمعادية لحقوق الإنسان قد تقود المجتمع البحريني إلى الفوضى والغرق في دوامة العنف التي هي نتيجة حتمية لتغييب المواطنة والمساواة وترسيخ الطائفية وإزراء القيم الديمقراطية.

سوريا بعد عشر سنوات من حكم بشار الأسد

رضوان زيادة

باحث زائر في جامعة جورج تاون في واشنطن

عندما سئل الرئيس السوري عما حققه بعد عشر سنوات من حكمه أجاب: «بالنسبة لنا كانت الفترة الماضية، مرحلة تثبيت لموقعنا، واليوم دخلنا مرحلة الاعتراف بدور سوريا، حاولوا أن يقنعوا أنفسهم بأنه لا دور لسوريا وهي ضعيفة، واليوم عادوا ليؤكدوا دورها الذي لم يتغير طوال هذه السنوات».

وردا على سؤال عن عدم الإعلان عن موعد للمؤتمر القطري لحزب البعث، أوضح الرئيس السوري أن سبب ذلك يعود إلى الارتباط بمسائل داخلية وخارجية، بينها عدم وجود فترة هدوء في المنطقة، أما العامل الداخلي فيأتي من الحاجة لأن «نحدد ماذا نريد من المؤتمر، وإن كان مؤتمرا حزبيا فقط، وما الذي يريده الناس؟». وقال: «لا بد من تقييم التوصيات التي لم تطبق»، مشيرا إلى أن جزءا من ذلك يعود لكونه تقصيرا، والجزء الآخر لكونه غير جدي. وأضاف «العام الماضي ركزنا على جانب إصلاح الحزب نفسه، خصوصا في ضوء وجود عقيدة الحزب الحالية والنظام الداخلي فيما البلد يتطور؟». وتابع إن «موعد المؤتمر ليس له قيمة إن لم نكن نعرف ما نريد».

من جميع المقابلات والخطب الكثيرة التي ألقاها الأسد لم تتضمن أي منها رقماً واحداً يؤشر إلى ما حققه على صعيد التنمية الاقتصادية أو السياسية أو حتى الاجتماعية، وفي الحقيقة فإن الأسد يحصد في هذه المجالات إخفاقاً ذريعاً، وحدها الأرقام تكشف ذلك .

تفاخر الحكومة السورية اقتصادياً بالأ ديون خارجية عليها، وفي الحقيقة فإن الكثير من دول العالم النامي تملك المؤشر ذاته، لكن ذلك لا يعد مؤشراً صحياً لوحده، فاليابان -على سبيل المثال- صاحبة ثاني أكبر اقتصاد في العالم، تعادل ديونها ٢٠٠% من الناتج المحلي الإجمالي، فالمهم هو أن تكون لديك تنمية مستدامة على الصعيد الاقتصادي والتعليمي والسياسي، وهو ما يجعل الديون عملية قابلة للسيطرة باستمرار، بالتأكيد إذا خرجت الديون عن حدود السيطرة تصبح المسألة أعقد بكثير كما هي حال اليونان الآن، لكن ليس هناك دولة واحدة في الدول الصناعية الحديثة ليس عليها مليارات الدولارات كديون داخلية أو خارجية .

فصحيح أن ليس على سوريا ديون، لكنها دولة فقيرة منعومة تماماً من البنى التحتية القادرة على إنهاء اقتصادها، شبكة الطرقات تعود إلى الثمانينيات وهي متهالكة وقديمة للغاية، وارتفاع الحوادث المرورية أكبر دليل، مطار دمشق الدولي يعود إلى عام ١٩٧٤، وسوريا ليس لديها النقود أو القدرة لبناء مطار جديد، وشركة الطيران السورية لديها أربع طائرات فقط، وهي تعطي فكرة كم أن دمشق أصبحت مرتبطة بالعالم؟.

شبكة المواصلات والاختناقات المرورية تكاد تكون علامة مميزة لدولة فقيرة غير قادرة على حل مشكلة المواصلات المستعصية منذ عقود، دعونا نفكر كم يستغرق هذا من وقت وجهد السوريين فقط كي يلتحقوا بأماكن عملهم .

طبعاً سوريا لا تمتلك الموارد الضرورية المادية أولاً، والخبرات ثانياً للقيام بمشاريع تحل أزمة المواصلات، كمترو الأنفاق. وقد اكتشفت أنه مكلف للغاية، ولا تستطيع ميزانيتها الصغيرة تحمله، والأمر نفسه ينطبق على الأنفاق والجسور اللازمة من أجل بناء البنية التحتية الضرورية .

والأهم من ذلك ليس هناك البيئة القانونية التي تشجع المستثمرين على القدوم والاستثمار في مشاريع كهذه، يضاف إلى ذلك شبكة الفساد التي باتت علنية خلال سنوات الأسد الابن، وخاصة رامي مخلوف الذي يسيطر على ما قيمته ٨% من الناتج الإجمالي العام في سوريا، إضافة إلى استحالة مرور أي وكالة أجنبية دون أخذ النسبة الضرورية، وهو وشبكته يعيشون ويحيون من بيئة الاحتكار التي تحميه، ولانعدام خبرته فإنه لن يكون قادراً على النجاح في أي بيئة استثمارية حقيقية.

إذا انتقلنا إلى أزمة الجفاف التي عصفت بالمنطقة الشرقية، وخلفت أكثر من مليون وثلاثمئة نازح ذهب معظمهم إلى المدن السورية الأخرى كحلب وحمص ودمشق، وبعضهم ذهب إلى لبنان والأردن، وقد بدأ برنامج التغذية العالمي مطلع حزيران/يونيو الماضي توزيع سلات غذائية (أرز، حمص، طحين، زيت) على ٢٠٠ ألف شخص في المناطق الأكثر تضرراً، وهي الرقة والحسكة ودير الزور.

وأكدت المسؤولة في برنامج التغذية العالمي سالي موزاميل لووكالة فرانس برس ان "الوضع صعب للغاية" في شمال شرق سوريا، حيث ستستفيد عشرات آلاف العائلات من هذه المساعدات. وبذلك تكون هذه هي المرة الثانية التي يتم فيها توزيع مساعدات غذائية؛ بحسب برنامج لمكافحة الجفاف، وضعت هيئة الأمم المتحدة العام الماضي.

فسوريا تعتمد على المساعدات الغذائية من الأمم المتحدة، مثلها مثل الدول الأفريقية الفقيرة التي تخوض حروباً أهلية في إطعام شعبها، وهو ما لم يخضع لأي نقاش على مستوى سياسي عال في سوريا، بقدر ما تشغلهم الشعارات الكبرى التي تفضحها في الحقيقة الأزمة الخانقة التي تمر بها سوريا.

فسوريا أصبحت مستورداً صافياً للنفط، و ٦٥% من ميزانية الدولة أصبح يأتي من الضرائب التي زادت كثيراً في السنة الماضية، فالمواطن السوري يدفع ٢٩ ضريبة مباشرة وغير مباشرة، ورغم ذلك فإن هناك انخفاضاً كبيراً في مداخل الميزانية؛ بسبب انهيار الطبقة الوسطى السورية، وفرار نسبة كبيرة من رجال الأعمال للاستثمار خارج سوريا، وليس لدى الحكومة أي تفكير في الطريقة الأنسب في رفع هذه المداخل، وبالطبع في التفكير في بناء مشاريع البنية التحتية الضرورية والتي تقدر بعشرات المليارات من الدولارات.

أما على صعيد السياسة الخارجية، وخاصة فيما يتعلق بالسياسة الإقليمية، فليس لسوريا أي سياسة أو تأثير دولي، فإن هناك خلافاً كبيراً بين الأب والابن، فالأب أظهر حنكة حقيقية في التعامل مع السياسة الدولية

والإقليمية، وهو ما أخفق فيه الابن بشكل كبير، ربما يعود ذلك إلى خبرة الأب التي اكتسبها كقائد عسكري في البداية وهو ما عزز قدراته التفاوضية، أو إلى خبرته التي اكتسبها مع الزمن .

لقد كانت حاسة شم الخطر لدى الأب أقوى بكثير من الابن، فكان يردد باستمرار بالرغم من أن مجلس الأمن والشرعية الدولية لم تحقق لنا الكثير من مصالحنا الخاصة، لكننا يجب أن نظل في طرفها، ولذلك كان على استعداد على التحول ١٨٠ درجة، عندما يشعر بالخطر كما حدث لدى الخلاف على زعيم حزب العمال الكردستاني في تركيا عام ١٩٩٨، بيد أن الابن لم يدرك ذلك، ولذلك تمر سوريا في أحلك ظروفها الخارجية، حيث إن هناك الآن تحقيقين دوليين بسبب ما يسمى المشروع النووي السوري الذي دمرته إسرائيل في الكبر، والتحقيق الآخر فيما يتعلق باغتيال الحريري في لبنان، بالإضافة إلى عدد من القرارات الدولية آخرها ١٧٠١ فيما يتعلق بالعلاقات السورية/اللبنانية، ويرأي هذا إخفاق ذريع للغاية في السياسة الخارجية -وحتى عندما بدأت إدارة الرئيس أوباما بما يسمى تشجيع الحوار مع سوريا، وقررت إرسال السفير الأمريكي إلى سوريا مجدداً وغيرها من الخطوات، فإن الرد السوري كان مخيباً للآمال بشكل كبير، خاصة فيما يتعلق بمأدبة العشاء التي جمعت حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله وأحمد نجاد الرئيس الإيراني وبشار الأسد في دمشق، هذه الصور غطت على كل النقاشات في واشنطن، وصار من الصعب على إدارة أوباما أن تضغط على الحزب الجمهوري من أجل الموافقة على عودة السفير الأمريكي إلى دمشق، والخطوات التاليتان هما ما يزعم بتمرير صواريخ طويلة المدى من إيران عبر سوريا إلى حزب الله، وزيارة الأسد إلى فنزويلا وكوبا والتصريحات التي أطلقها هناك، لذلك يمكن القول أن عودة السفير أصبحت مسألة صعبة للغاية، ولن تتبنى الإدارة الأمريكية هذه الخطوة التي تحمل خطراً داخلياً مقابل خطوات مقابلة من هذا النوع من الطرف السوري .

من المهم القول والتأكيد أن سوريا في وضع اقتصادي صعب من ناحية انخفاض موارد الخزينة بشكل كبير، وأزمة الجفاف التي تعصف بالمنطقة الشرقية، ولا ننسى أنها تعتمد على مساعدات الأمم المتحدة في إطعام شعبها، وبالتالي قدرتها على لعب سياسة أقليمية مؤثرة ستكون محدودة للغاية، لأنه سيبقى مربوطاً بالاحتياجات الاقتصادية.

نهاية هذا العام ستكون النحقيقات في اغتيال الحريري قد أعلنت؛ وبالتالي الرد السوري سوف يحدد فيما إذا كانت سوريا قد تجاوزت الخطر خارجياً أم عادت إليه من جديد، وتبدأ حينها سنوات عشر أخرى للأسد بالدورة نفسها ضغوط دولية وانعداماً كاملاً للحريات الداخلية فجفافاً مع أزمة اقتصادية خانقة، تلك هي حصيلة السنوات العشر الماضية، ولا تبدو اللاحقة مختلفة عنها، إذا لم يجر تغيير جذري في السياسة الداخلية والخارجية .

الاختفاء القسري لطلّ الملوحي عار جديد في السجل الأسود للحكومة السورية

في إطار سعيها الدعوب إلى خنق حرية التعبير، وقمع الآراء السياسية المعارضة والتعنتيم على تدهور أوضاع حقوق الإنسان؛ تقوم الحكومة السورية بفرض رقابة صارمة على استخدام شبكة الإنترنت، وتعمل على حظر وحجب العديد من المواقع التي تتيح لمستخدميها مجالاً أوسع للتعبير عن الرأي والحشد والتعبئة وتدشين الحملات التي تستهدف فضح انتهاكات حقوق الإنسان. في هذا الإطار دأبت السلطات السورية على حجب العديد من المواقع والمنشآت الإلكترونية المحلية، فضلاً عن حجبها لأشهر مواقع الشبكات الاجتماعية في العالم، وهو موقع الفيس بوك. وذلك دون الاستناد إلى معايير واضحة المعالم، لكن يبدو جلياً للجميع أن هذه المواقع تثير إزعاجاً غير مرغوب فيه للحكومة السورية التي تعد واحدة من أكثر الحكومات الاستبدادية في المنطقة وفي العالم بأسره. ولكن التكنولوجيا وفرت للمستخدمين في سوريا وغيرها حلولاً تقنية مبتكرة للتحايل على الحجب والمنع، والتمكن من استخدام مواقع مثل الفيس بوك.

تؤكد دوماً تقارير المنظمات الحقوقية الدولية والعربية، ومن بينها تقارير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، على أن سوريا تعد مكاناً نموذجياً، تتحقق فيه كل كوابيس النشطاء والمدونين الذين يناضلون من أجل تعزيز حقوق الإنسان، حيث باتت المحاكمات السورية الهزلية والاختفاءات القسرية هي نمط الحياة السياسية في سوريا. الخطر هناك يتهدد كل من يتجاسر على اعتناق آراء معارضة، أو يعبر عن رفضه للسياسات الحكومية، من بين المدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء السياسة والصحفيين والمدونين.

ولكن مؤخراً شهدت سوريا واقعة تنسم بالغرابة الشديدة، وهي اعتقال أجهزة الأمن السورية مدونة شابة هي طلّ الملوحي، وذلك دون أسباب أو تهمة واضحة أو معلنه. حيث لم يعرف عن المدونة - التي لم يتجاوز عمرها ١٩ عاماً حين جرى اعتقالها في ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٩ - أي اهتمامات سياسية، يمكنها إثارة حفيظة رجال الأمن السوري، ووضعها على قوائم المطلوبين للإقامة في السجون السورية. فقد كانت طلّ تهتم في تدويناتها بكتابة الأشعار والحديث عن جمال الطبيعة، ثم ظهر إعجابها بالمهاتما غاندي، كما أبدت اهتماماً بالقضية الفلسطينية. لكنها أبداً لم تنتقد السياسات السورية، ولم تتناول أوضاع حقوق الإنسان وسجناء الرأي والضمير، أو الإصلاح السياسي والديمقراطي في بلدها؛ أي أنها ببساطة لم تتعرض للنظام السوري بسوء.

حتى لحظة كتابة هذه السطور وبعد مرور أكثر من ٩ شهور على اعتقال طلّ؛ فإن أحدًا لا يعرف على وجه اليقين أين هي بما في ذلك أسرتها. العقاب هنا ليس للفتاة وحدها بل لعائلتها بأكملها. وبعد أن فاض الكيل بوالدة طلّ اضطرت إلى إرسال مناشدة إلى الرئيس السوري بشار الأسد، تطالبه فيها بالتدخل لإطلاق سراح الفتاة، وذلك بعد أن أصابها اليأس من تنفيذ وعود تلقفتها بالإفراج عن ابنتها خلال شهر رمضان الماضي، ولكن كان مصير المناشدة كالوعد الكاذبة، بلا جدوى!

بعد أن عانت أزمة ظل الملوحى لشهور طويلة من عدم الاهتمام بالقدر الكافي من العديد من المنظمات. فإنه فور أن انتشر خبر مناشدة والدتها للرئيس السوري، حتى أخذت قضية ظل تلفت انتباه الكثير من المنظمات الحقوقية والنشطاء والمدونين في المنطقة العربية والعالم. وقبل أن يمضي شهر واحد على إرسال مناشدة الأم، انهمرت البيانات المنددة باعتقال ظل الغامض، والمطالبة بالكشف عن حقيقة وضعها وحالتها الصحية، والأسباب التي دعت لاعتقالها.

وكانت مصر من أبرز الدول التي لاقت أزمة ظل صدى كبيراً فيها؛ حيث تم تشييع حملة بوساطة المدونين ونشطاء الإنترنت على موقعي فيس بوك وتويتر، وساهمت الحملة بإصدار البيانات التي تستهدف التعريف بالقضية، وجمع التوقيعات على مطالبات للحكومة السورية بالإفراج عن ظل، والإفصاح عن مصير أصغر سجين رأي في العالم العربي. كما نظم عشرات من النشطاء المصريين في ١٩ سبتمبر ٢٠١٠ وقفة احتجاجية أمام السفارة السورية بالجيزة بدعوة من الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان وحزب الغد وحركة ٦ أبريل والعديد من المدونين. وقد طوّقت قوات الأمن المصرية مقر السفارة، لمنع المحتجين من الاقتراب من السفارة، كما رفض السفير السوري استقبال الوفد الممثل للمحتجين أو تسلم خطابهم الموجه إلى الرئيس السوري.

وفي هذا السياق يبدو أن أزمة ظل الملوحى كانت سبباً في تعريف الكثيرين في مصر والدول العربية بالمزيد عن الواقع المزري الذي تعيشه حقوق الإنسان في سوريا. إن الزخم والتعاطف السريع الذي شهدته أزمة ظل في كل مكان وصلته أنباء المأساة، يذكرنا بالاحتشاد التلقائي والاحتجاجات المستمرة منذ شهور في مصر؛ بسبب مقتل الشاب خالد سعيد نتيجة لتعذيب رجال الشرطة. لقد أصبح كلاهما رمزاً لتردي وتدهور أوضاع حقوق الإنسان في بلديهما.

التجاهل الذي مارسه السلطات السورية إزاء مطالبات والدة ظل بالإفراج عن ابنتها؛ استحال في الآونة الأخيرة، وبالترزامن مع الاهتمام الدولي بقضية ظل، إلى غضب عارم دفع السلطات المتخبطة هناك إلى الترويج لشائعات لم تثبت صحتها عن تورط الفتاة المراهقة في قضية تجسس؛ وذلك في محاولة كان مصيرها الفشل الذريع في تثبيط عزيمة المتضامنين مع ظل.

المثير للذعر ليس فقط المدى الذي يمكن أن تبلغه السلطات السورية في تشويه سمعة مواطنيها الأبرياء والمسالمة، ولكن في أن الصمت والتعتيم اللذين يخيمان على قضية ظل خلقا مناخاً ملائماً لانتشار شائعات أخرى من قبيل الترويج لمقتل الفتاة تحت وطأة التعذيب الوحشي في السجون السورية. وهي الشائعة التي باتت تتجدد في مطلع كل صباح في سوريا خلال الأيام الأخيرة، وذلك دون اكتراث من يطلقها بمشاعر أهل ظل الذين يعيشون على أمل استرداد ابنتهم مرة أخرى. وقد تكون السلطات السورية ذاتها هي مصدر هذه الشائعة؛ بهدف أن يشعر المتضامنون مع ظل، عبر العالم، بالأجودى من الصياح والمطالبات والنداءات.

مصير ظل حتى الآن، كما أي شيء آخر يتعلق بقضيتها، غامض وغير واضح المعالم، فلا يوجد دليل لى من يروج لمقتلها، أيًا كانت أغراض الجهة التي تقف وراء الترويج للشائعة. وهذا وحده يكفي للنشطاء

المتضامنين مع ظل في الاستمرار في حملتهم، والحشد والتعبئة لها، وممارسة الضغط على الحكومة السورية، حتى لو لم تكن هناك ضمانات حقيقية بأن ظلّ الملوحى ستنمكّن من الارتقاء في أحضان أمها قريباً. إنها أرض الخوف التي لن تجد فيها مسئولاً يرحب بحرية الكلمة والمدافعين عنها، ولن يأمن الذين يطمحون لممارسة حرية التعبير عن الرأي - حتى لو لم يكن سياسياً صرفاً - مكر وقمع السلطات في سوريا التي بها ألف قصة وقصة تبدأ بعبارة: خرج أو تم اعتقاله، ولم يعد!

أزمة "البلاك بيرى"

بين ضرورات حماية الأمن القومي وانتهاك الحق في الخصوصية!

عمرو صلاح

باحث بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

تظل قضية استخدام هواتف "البلاك بيرى"، والتي اتخذت بعض الدول قرارات بمنع استخدامها في الشهور الأخيرة، محل جدل يشغل مساحة واسعة ما بين ضرورات حماية الأمن القومي للدول من مخاطر الإرهاب والذي أتاحت له التكنولوجيا الحديثة قدرات تطوير نفسه. وأن يصبح أكثر تأثيراً، وما بين سعي الأنظمة السلطوية إلى إحكام سيطرتها على جميع سبل التواصل الاجتماعي، وخصوصاً مع ما تمثله تلك الوسائط بالنسبة لتلك الأنظمة كمنفذ دائم للتوتر، لما توفره من سرعة انتشار ونقل للمعلومات، وقدرة على الحشد والتعبئة تسعى الأجهزة الأمنية بوسائل مختلفة إلى السيطرة عليها.

ويمكننا رصد فشل الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب في الوصول إلى أهدافها على النحو المطلوب، حيث لم تحقق بعض الدول ما تصبو إليه برغم حرصها على تشبيك جهودها، والتنسيق فيما بينها على المستوي الدولي، في إطار المشاركة فيما ما عرف بالحرب ضد الإرهاب. وقد سعت الحكومات التسلطية، التي تعد بلدانها منبعاً للإرهاب، إلى معالجة خطر الإرهاب من منظور أمني بحت، وتجاهلت الأسباب الناشئة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية، والتي أسهم في ترسيخها بالأساس احتكار السلطة وغياب الديمقراطية وسيادة القانون.

ومع التقدم التكنولوجي المذهل وما أتاحه تطور وسائل الاتصال من قدرة إضافية للتنظيمات الإرهابية على تجنيد الشباب وتزويدهم بوسائل تعليمية وتدريبية على القتل وصناعة المتفجرات، واستخدامهم في تنفيذ مخططات إرهابية بدقة عالية؛ بدا أن الصراع بين تلك التنظيمات والحكومات المستبدة في تزايد مطرد، فالأولى تسعى إلى تطوير قدراتها بصورة منهجية، وتستخدم وسائل الاتصال الحديثة في الحشد واتساع نطاق تأثيرها، أما الثانية فإنها تعمل بدأب كذلك على تطوير معارفها التقنية والتكنولوجية؛ بهدف دعم سياساتها القمعية واستمرار بسط قبضتها على المجتمعات؛ وذلك ظناً منها أن كل تطور يمكنها السيطرة عليه والتحكم فيه. وفي النهاية يظل العديد من الشعوب هم الضحية الرئيسية لهيمنة وقمع دول بوليسية، ويغدو واحداً من الأثمان التي تدفعها، رغماً عنها دون مقابل، هي الحرمان من تطور علمي كان من المفترض أن يؤمن لها مزيداً من الراحة والرفاهية.

ومن ناحية أخرى، فقد أدى إفراط تلك الأنظمة التسلطية في تقييد حرية الرأي والتعبير ومصادرة حرية التنظيم ومصادرة مطلقة، إلى أن لجأ الشباب في العالم العربي إلى البحث عن عالم افتراضي، من خلال استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة وشبكة الإنترنت، يمكنهم من خلاله التعبير عن الاحتجاج على السياسات التي يرفضونها، ولم تظل هذه الاحتجاجات رهينة العالم الافتراضي طويلاً فسرعان ما انتقلت إلى الشوارع، وهو ما صار مصدرًا لقلق وتوتر الأجهزة الأمنية؛ الأمر الذي دفع أغلبية الحكومات العربية إلى فرض مزيد من القيود على استخدام تلك الوسائط، تحت دعاوى حماية الأخلاق العامة أو مكافحة الإرهاب أو غير ذلك من دعاوى مطاوية وفضفاضة. إذ نجد أن الحكومة المصرية خصصت وحدة بوزارة الداخلية لمراقبة الأنشطة المعارضة للنظام علي شبكة الفيس بوك الاجتماعية، بينما لجأت دول مثل سوريا والسعودية إلى حجب مواقع التواصل الاجتماعي بشكل كامل، أما تونس فقد خصصت موارد مالية وقدرات بشرية هائلة من أجل مراقبة شبكة الانترنت وفلترتها، مما جعلها أشبه بشبكة ربط داخلي (intranet)، بينما لجأت السلطات الإماراتية إلى القبض علي ناشطين، دعوا إلى احتجاجات من خلال استخدام تطبيقات هاتف "بلاك بيرى"!!

وعلي الرغم من أن التطور التكنولوجي المتسارع، والذي يتيح سرعة تداول وانتشار المعلومات بدرجات خصوصية مختلفة، يرافقه تطور مطرد في قدرات أجهزة الأمن التابعة للنظم السلطوية من أجل مواجهته، إلا أن التكنولوجيا المتفوقة التي تتيحها تطبيقات هواتف البلاك بيرى تبرز اليوم لتفرض واقعا جديدا، فليس كـ ل شيء قابلا للرقابة والمراقبة كما تتصور الحكومات الاستبدادية؛ فالهاتف الذي يتيح نقل المعلومات وتداولها من خلال شبكات خاصة مشفرة تصدر بياناتها للخارج مباشرة - دون أي رقابة أمنية محلية يصعب على الحكومات مراقبتها - يصبح بمثابة عقبة أمام تلك الحكومات والتي اعتادت السيطرة علي حرية تداول المعلومات في دولها بصورة منهجية ومستدامة، وذلك في ظل ما أعلنته شركة "ريسيرش إن موشن" (آر إن إم) الكندية المصنعة لبلاك بيرى حول استحالة إطلاع أي طرف علي البيانات المشفرة المرسلة عبر خدمات بلاك بيرى التي تقدمها، رداً علي مطالب بعض الحكومات بأن تتيح لها الشركة المصنعة إمكانية الوصول إلى بيانات المستخدمين، كالمحادثات والرسائل النصية والبريد الإلكتروني.

ومع ذلك تبدو المزاعم التي يطرحها عدد من الحكومات تحمل بعض الوجاهة، وتبقي النوازع الحقيقية المحركة لها محل جدل، لما تضمنته من مخاوف مشروعة - يفرضها واقع حالي - يمكن تفهمها فيما يتعلق بإمكانية استخدام تكنولوجيا تلك الهواتف في أعمال إرهابية، وخصوصا أن قدرة تلك التنظيمات على استخدام وسائل الاتصال الحديثة أصبحت عالية وفعالة، وهو الأمر الذي ذهب محللون إلى أنه يمثل قلقا بالنسبة لدولة مثل الهند والتي أعلنت مخاوفها بشأن خدمات نقل المعلومات في هواتف بلاك بيرى قائلة: "إنها قد تستثمر من قبل الجماعات المسلحة" - كما حدث في تفجيرات مومباي من قبل - أو ما أعلنته تقارير إعلامية أن أحد أهم الأسباب التي جعلت دولة الإمارات العربية المتحدة متمسكة بتعليق خدمات جهاز بلاك بيرى، هو رغبتها في تجنب تكرار حالة الارتباك التي عاشتها في أعقاب حادثة اغتيال القيادي البارز في حركة حماس، محمود المبوح، مطلع العام الحالي في دبي، وكانت الإمارات قد أعلنت تعليق خدمات الرسائل الهاتفية والتصفح

الإلكتروني الخاصة بالهاتف المحمول بلاك بيرري اعتبارا من ١١ أكتوبر ٢٠١٠. وبرت السلطات قرارها بوجود "عواقب خطيرة على الأمن الاجتماعي والقضائي والأمن الوطني"، وأعلنت أنها ستعلق خدمات بلاك بيرري حتى التوصل إلى "حل يتوافق مع الإطار التشريعي لقطاع الاتصالات في الدولة".

وفي أحيان أخرى تفصح تلك المزاعم عن مخاوف من استخدام تلك الهواتف في أعمال تجسس لصالح دول أخرى، وهو ما أشارت إليه من قبل صحيفة «لوموند» الفرنسية حينما أوردت أنباء عن أن الأمانة العامة للدفاع الوطني في فرنسا عمدت إلى اتخاذ قرار، يقضي بحظر استخدام «بلاك بيرري» داخل القصر الجمهوري والوزارات الحكومية. وذلك في الوقت الذي كشفت الصحيفة فيه عن سرّ خطير، يفيد باكتشاف حالات كثيرة كان يتم فيها نقل معلومات وبيانات حكومية حساسة عبر أجهزة «بلاك بيرري» إلى جهات حكومية في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا!

وعندما صدر القرار الحكومي الرسمي في فرنسا بمنع استخدام «بلاك بيرري» قبل نحو أربع سنوات، عبّر الكثير من الموظفين عن احتجاجهم على القرار؛ ونقل عن أحد كبار موظفي وزارة الدفاع الفرنسية قوله: "ما إن بدأنا ندخل عصر التكنولوجيا المتقدمة، حتى وجدنا كيف عمدت حكومتنا البيروقراطية لمقاومتها حتى تعيدنا إلى عصر الكتابة اليدوية للتقارير الرسمية. وربما تكمن الخطوة المقبلة في منعنا من استخدام أجهزة الهواتف الأخرى".

أما المملكة العربية السعودية فقد قررت بدءا من ٦ أغسطس ٢٠١٠ تطبيق حظر على خدمة الرسائل (المانجر) في أجهزة هواتف بلاك بيرري المستخدمة على أراضيها، وتعللت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية بأنها اتخذت هذا الإجراء؛ "نظرا لتعذر استيفاء الشركة المصنعة لأجهزة بلاك بيرري للمتطلبات التنظيمية للهيئة". أما الجزائر فقد أعلنت على لسان وزير البريد وتكنولوجيا الاتصال موسى بن حمادي قوله: "نحن ندرس المسألة، إذا وجدنا أنها (هواتف بلاك بيرري) خطر على اقتصادنا وأمننا فإننا سنوقفها".

وفي إطار المفاوضات التي تجري بين الشركة الكندية وعدد من الحكومات من بينها الحكومة الإماراتية، أكدت صحيفة فايننشال تايمز البريطانية في عددها الصادر بتاريخ ٢٠ أغسطس ٢٠١٠ أن ملامح التسوية قد بدأت تتضح مع وضع حل تقني يسمح للإمارات بالوصول إلى الرسائل المشفرة بإشراف قضائي لضمان خصوصية المعلومات.

وفي النهاية يظل الشعور بالقلق قائما لدى كل المهتمين بوضع الحريات في بلداننا العربية، وذلك في ظل الإجراءات التي اتخذتها بعض الدول مثل الإمارات والسعودية لحظر تطبيقات هواتف بلاك بيرري المنتهكة بذلك حقوقا نصّت عليها المواثيق الدولية، وفي الوقت ذاته تظل مخاوف بعض الدول من مخاطر الإرهاب - والتي فشلت معالجتها الأمنية البحتة لقضاياها- تحمل قدرا من الواجهة والمشروعية.

لكن يبقي السبيل الوحيد لتحقيق التوازن بين الحق في الخصوصية وحرية تداول المعلومات من جانب، وأحقية الدول في حماية الأمن القومي من جانب آخر، مرتبطاً بإشكالية استخدام الحكومات العربية للحق في اتخاذ إجراءات استثنائية تنتقص من تلك الحريات في سبيل حماية الفرد من مخاطر الإرهاب بما يتماشى مع المواثيق الدولية. حيث إن ذلك يتطلب توافر إشراف قضائي مستقل وحيادي، وهو ما يعني أن الأزمة ستظل قائمة، في ظل خضوع القضاء في أغلب الدول العربية لسيطرة الدولة، واستخدامه كوسيلة لفرض الرقابة على المجتمع وتكبيد الحريات، وليس كضمانة من ضمانات حماية وكفالة حقوق الإنسان.

عادل جندي لسواسية:

التمييز ضد الأقباط صار اضطهادًا

في السنوات الأخيرة اتخذ الاحتقان الطائفي في مصر أبعادًا أكثر خطورة على وحدة وسلامة المجتمع، حيث ظلت مظالم الأقباط على حالها تعاني تجاهل الدولة التي لم يتجاوز اهتمامها بمعالجة أسباب الفتن الطائفية إلا باحترافها الكلام عن "المواطنة"، دون أن يغدو لهذا الكلام صدى أبعد من التعديل الدستوري في عام ٢٠٠٧، والذي أضحت المواطنة بموجبها مادة في الدستور مع وقف التنفيذ. كما أنها تتعمد أن تصم آذانها عن الاستماع إلى التوصيات التي بُحَّت أصوات الأقباط والمدافعين عن حقوق الإنسان وعدد كبير من المنقذين في مطالبة الدولة بتنفيذها دون جدوى، هذا في الوقت الذي يجد فيه دعاة الفتنة الفرصة سانحة دومًا لاعتلاء مزيد من المنابر. وفي غفلة من الجميع تحول الحديث من مخاطر (الفتنة) الطائفية إلى الصدمة من وقوع أحداث (عنف) طائفية متكررة اصطبع بعضها بلون الدم.

تكرار الأقباط لشكاواهم الحقيقية من التمييز يحيلنا بشكل تلقائي إلى الدولة ودورها في معالجة ما بات يعرف بملف الأقباط؛ إلا أننا نفاجأ بأن الكنيسة الأرثوذكسية التي تمثل غالبية أقباط مصر تواصل دعمها لنظام الحكم الحالي، بل إن هذا الدعم بلغ حد الترويج لتوريث الحكم!

ومن ناحية أخرى، فإن قلقًا بدأ يتم التعبير عنه مؤخرًا عن موقف الكنيسة الأرثوذكسية من الدولة المدنية ومن حكم القانون. دوافع القلق تجلت في موقف الكنيسة في أزمة احتجاز المواطنة كاميليا شحاتة، كما ظهرت في تداعيات رفض الكنيسة تنفيذ قرار المحكمة الإدارية بمنح تصاريح الزواج الثاني.

كتب كثير من المراقبين والمتابعين عن أوضاع الأقباط ومشكلاتهم فضلًا عن العديد من الملاحظات على أداء الدولة وتفاعسها في معالجة هذه المشكلات وإنقاذ المجتمع من خطر الفتنة. ومن أبرز المختصين بمتابعة الشأن القبطي الأستاذ عادل جندي الناشط المصري المقيم في العاصمة الفرنسية باريس، والذي ينشر بانتظام مقالاته في صحيفتي (الأهالي) و(وطني) بالإضافة إلى عدد من المواقع الإلكترونية.

وقد توجهت سواسية للأستاذ عادل بأسئلتها عبر البريد الإلكتروني، وقد تفضل بالإجابة عنها جميعًا دفعة واحدة. ولأن الطريقة التي اتبعناها في الحوار غير تقليدية؛ فنود أن نشير إلى أن الإجابات الواردة هنا (كتبها) الأستاذ جندي بنفسه ردًا على أسئلتنا؛ لذا آثرنا الاحتفاظ بصيغتها كما هي، حيث إن استخدام الأقواس والجمل الاعتراضية وحتى علامات التعجب هي جزء من طريقته في الكتابة والتعبير.

ونشير أيضًا إلى أن الحوار كان مرشحًا لكي يكون أكثر طولًا وتشعبًا، لولا أننا لم نود أن نرهق ضيفنا (في الكتابة) أكثر من ذلك؛ والآن إلى نص الحوار:

١. كيف ترى أوضاع حرية العقيدة بشكل عام في مصر؟

حرية العقيدة لها شقان. الأول خاص بـ «حرية اعتناق عقيدة» – أو «لا عقيدة» – وحرية إعلان الاعتقاد أو الدعوة إليه. وبهذا المعنى فلا توجد حرية عقيدة بأي صورة في مصر، لأن المتاح فقط هو «وان واي» لصالح الإسلام. أما الشق الثاني فبمعنى «حرية ممارسة الشعائر الدينية» وهو موجود بصورة مقيدة. فإذا سُمح لأتباع عقيدة أو طائفة «معترف بها من الدولة» بإقامة دار عبادة، فعادة تتم الاجتماعات وممارسة الطقوس بصورة معقولة. لكن المشكلة في التصريح بإقامة دور العبادة لغير المسلمين (السنين) التي تبقى مقيدة ومكبلة بصورة دركونية. وهناك مئات النماذج الموثقة لذلك.

٢. هل يتعرض الأقباط في مصر إلى تمييز أم اضطهاد؟

التمييز هو انتهاك لأسس العدالة والمساواة، قد يعود لأسباب «فردية» عارضة أو ذات جذور اجتماعية أو ثقافية، لكنه يبقى (أو ينبغي) فعلا يحرمه ويجرمه القانون. ويصبح التمييز اضطهادا إذا تحول إلى «تمييز مؤسسي لأسباب عنصرية أو عرقية أو دينية، ينطوي على انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ويؤدي إلى إلحاق ضرر (غبن، حرمان) جسيم بجزء من السكان». بمعنى آخر يصبح التمييز اضطهادا إذا كان منظما، ضد فرد أو جماعة أو أقلية، تقوم به حكومة ما، أو تنتشر عليه، أو تتواطأ مع منفذه، أو تنكر وجوده، أو تخلق المناخ الذي يشجع عليه، أو لا تتخذ الإجراءات المناسبة لمقاومته. ومراجعة أوضاع الأقباط وما يتعرضون له لا تدع مجالاً للشك في أنه «تمييز أصبح اضطهادا».

٣. ما طبيعة الاضطهاد الذي يمارس بحق الأقباط؟ ومن برأيك المسئول الأول؟

ما يتعرض له الأقباط كتب حوله الكثير وقتل بحثا وهو يغطي جميع مجالات المواطنة والحياة العامة والخاصة، وهو ليس مجرد «ممارسات متعصبة فردية» بل يستند لأسس دستورية وقانونية، ويشمل ميادين تقييد حرية العقيدة والاستبعاد من المشاركة السياسية والمشاركة الوظيفية في إدارة شئون الوطن، والتعرض لأنواع من التحقير والإذلال والتحرش عبر أجهزة الإعلام والتعليم، مما نشأ عنه وجود مناخ عدائي طارد وكاره. أيا كانت الجذور الثقافية والتاريخية فالمسئول الأول هو الدولة بأجهزتها، بدءا من «القيادة السياسية»، لأنها – حتى مع افتراض أنها لم تشارك فيه أو تحرض عليه أو تتواطأ معه (وهو غير صحيح!!) – لم تتخذ الإجراءات الفعالة لمقاومته..

٤. ما هي الأسباب التي أدت إلى تفاقم الأزمات الطائفية في المجتمع المصري حتى وصلت إلى مرحلةالعنف الدموي كما شهدنا في حادثة نجع حمادي؟

أندهدش أحيانا لأن «العنف الدموي» ليس أكثر مما هو عليه! فما يحدث هو أمر «منطقي» تماما، بعد عقود من التعبئة، وبث ثقافة الكراهية، والتكفير والاستعلاء الديني، واستبعاد الآخر عبر أجهزة الدولة وبتشجيعها أو بسماحها. وإذا كان العنف الدموي «واسع النطاق» (كما يحدث في نيجيريا مثلا) ما زال محدودا، فالعنف «الناعم»، لكنه طاغ وضاعط وقاهر، أصبح ليس فقط منتشرًا، بل هو الوضع السائد وما

عداه استثناء. كمثال متكرر انظر كيف يأخذ الدهماء القانون في أيديهم لرفض بناء كنائس أو لتحطيم أو حرق ما يعتقدون أنه مبنى «قد» يُتخذ مكانا للصلاة بدون تصريح (!). أو انظر كيف يقوم رؤساء ومدبرون في مصالح حكومية بدور «الإمام» للموظفين المصلين. مثال آخر صغير جدا لم يعد هو أو أمثاله يلفت الانتباه: أصبح «الحجاب» جزءا لا يتجزأ من الزي الرسمي لبعض أجهزة الدولة بدءا من «فتيات الشرطة» بالطرق، وحتى «عاملات النظافة» بالمطارات، والذي تجبر على ارتدائه جميع العاملات بغض النظر عن الدين. هل هناك قهر معنوي أكثر من هذا؟

٥. ماذا عن تقييمك للطريقة التي عالجت بها الدولة حادثة نجع حمادي؟

معالجة الدولة جاءت كما هو متوقع، وهي صورة كربونية لمعالجاتها السابقة (راجع الكشح). ولا يمكن أن يتجاهل منصفٌ كيف أن الأجهزة الإعلامية وكبار المسؤولين، بعد سويغات من الحادث وقبل القبض على الجناة ولا حتى الاهتمام إلي خيوطهم أو دوافعهم، اندفعت لتفسير وتبرير المجزرة باعتبارها رد فعل لحادث «اغتصاب» مزعوم لطفلة فرشوط، وقع قبلها بشهور عديدة، وقام بعده الدهماء بعمليات تحطيم وحرق لبيوت وممتلكات أناس أبرياء. أي أن العقاب الجماعي لحادث فرشوط -تحت أعين الأمن الحارسة- لم يكن كافيا من وجهة نظر المسؤولين؛ لذلك كان «من الطبيعي» القيام بعقاب آخر في نجع حمادي!! عموما لا نزال نجهل تماما الأسباب والدوافع الحقيقية للحادث، ولا أضن أننا سنعرف!

٦. وهل أنت راضٍ عن معالجة الكنيسة للأزمات الطائفية؟

الكنيسة تقوم بدور ليس من المفترض أن تقوم به أصلا، لكنها وجدت نفسها فيه لانسداد باقي القنوات، ولأن الدولة -وهو الأهم- تريدها أن تقوم بهذا الدور، لأنه من الأسهل لها السيطرة على مؤسسة هيراركية وعن طريقها يمكنها السيطرة على شعبها. وفي الحقيقة هذا الأسلوب له جذور تاريخية منذ فجر دولة الخلافة، حيث يعتبر الرئيس الديني مسئولا عن «تصرفات أتباعه». وبمعنى آخر فما زالت الدولة تتعامل مع الأقباط واقعيا كذميين تابعين لرئيسهم الديني وليس كمواطنين. على أي حال، تجد الكنيسة أنها بين مطرقة الدولة بأجهزتها العاتية وسندان «شعبها» (كما يطلق عادة على المنتمين لها) المطحون، الذي لا يعرف لمن غيرها يلجأ، والذي يتوقع منها أكثر مما تستطيع.

٧. مجالس الصلح العرفي باتت طريقة متعارفا عليها في حل أزمات الاحتقان الطائفي بعيدا عن سلطة

القانون والقضاء. إلى أي مدى ترى أن هذا الأسلوب يسهم في تقديم الحل وعلاج الاحتقان؟

مجالس الصلح العرفي هي تعبير جلي عن الردة الحضارية الفجة التي تتحدر فيها مصر، حيث يجري «بدونة» المجتمع والتفكير والممارسة والأعراف، ووضع القانون على الرف (أو في «خُرج الجمل»!). ويتم اللجوء إلى هذه المجالس بواسطة الأجهزة بالتحديد للهروب من تبعات تنفيذ القانون بصورة عادلة وغير متحيزة، وخاصة عندما يكون «الجاني» و «المجني عليه» واضحين، لكن الدولة لا تريد ولا تقوى على

تحمل تبعات التنفيذ. والنتيجة هي إدراك من يتحدون القانون أن يد العدالة لن تطولهم مهما يحدث؛ وبالتالي تصورهم أن عندهم شيكا على بياض للمزيد من الاعتداءات مستقبلا.

٨. إن لم تكن هذه المجالس تحقق للأقباط مطالبهم أو تساعدهم في نيل حقوقهم؛ فلماذا يلجأون إليها؟

من قال إن الأقباط «يلجأون» إليها؟ إنها آلية يفرضها الأمن وأجهزة الحكم المحلي، والطرف القبطي (الضحية) يوافق عليها مجبرا بعد الخضوع لعمليات مساومة وابتزاز وليّ ذراع عاتية، إذ تحرص أجهزة الأمن -في نزاهتها المعروفة- على القبض على «أعداد متساوية من الجانبين»، ولذلك يجري القبض العشوائي على عدد من الأقباط الأبرياء الذين غالبا ما لا تكون لهم علاقة بالمشكلة أصلا؛ لكن الأمن يعلق الإفراج عنهم بالتنازل عن الشكوي. ويضطر الطرف الأضعف (الضحية) للقبول والرضوخ للابتزاز من باب المسالمة والتعايش وحقن الدماء.. ولكنه يخرج خاسرا ومغبونا في الأغلبية الساحقة من الحالات.

٩. اعتبرت في مقالاتك أن "العنف ضد الأقباط مطلب سياسي ضروري للتوريث"؛ لكن على أرض الواقع نجد أن الكنيسة ذاتها تقدم دعماً لمشروع التوريث، كما ظهر في سلوك وتصريحات لمسؤولين في الكنيسة.. ما مدى اتفاقك أو اختلافك مع استراتيجية الكنيسة في التعااطي مع الدولة في مشروع التوريث؟

مازلت متمسكا بهذا الرأي الذي بنيته على معطيات ومقدمات واقعية ومنطقية (في نظري) وأعتقد أن الأقباط سيدفعون «ثمن» التوريث، وربما حتى ثمن التغييرات السياسية، القادمة لا محالة. أما موقف الكنيسة من التوريث فلا يمكن بالطبع أن أتفق معه، وإن كان يجب التعمق بعض الشيء في تفهم منطلقاته: فالكنيسة في واقع الأمر – وعلى خلاف ما يظنه أو يزعمه البعض – لا تمارس «السياسة» بالمعنى المعروف للمصطلح، ولكنها تاريخيا سواء في عصر الأمويين أو الفاطميين أو العثمانيين إلخ، وصولا إلى عصر عبد الناصر أو مبارك، دائما تحاول التماشي مع رغبات وتوجهات الحاكم إيثارا للسلامة. والاستثناء النادر هو ما حدث من «مواجهة» أيام السادات (في حقيقتها مجرد «عدم انصياع» لأوامره) ونتيجته معروفة. وفي موضوع «التوريث» ربما تشعر قيادة الكنيسة «بحكمتها الأبوية» وبدافع خوفها على مستقبل الأقباط، وتوجسها الدفين من احتمالات المجهول، أنه أفضل البدائل، أو أقلها سوءا، أو حتى أنه البديل الواقعي الوحيد على الساحة، ولذلك فلا تجد داعيا للتفذلك... على أي حال هناك الآن شعور قوي بين الأقباط بأن موقف الكنيسة غير ملزم.

بخصوص التوريث أيضاً؛ فإننا نلاحظ أن الرئيس مبارك قد حذر في خطابه بمناسبة الاحتفال بليلة القدر (٥ سبتمبر) من «مخاطر التطاول علي الإسلام وتشويه صورته وتعاليمه، ليس في الدول الغربية فحسب، بل داخل بلادنا. واتهم المتطاولين "علي ديننا الحنيف بأنهم...". في رأبي المتواضع أن هذا الخطاب، الذي ربما لم يلتفت إليه أحد بصورة كافية، يمثل إشارة البدء الحقيقي في مشروع التوريث، ويأتي بعد زيارة حاسمة لواشنطن، شارك فيها «الوريث» بصورة بعيدة عن الأضواء. والرئيس ليس فقط يقوم هنا -كالعادة- بتوزيع جوائز حفظ القرآن الكريم على مشاركين «من ٦٠ دولة»، وعلى أكثر المحافظات المصرية جهدا في هذا المجال، بل ها هو يقوم بدور «حامى حى الإسلام» ضد من يتطاولون عليه، تاركا للجميع أن يضربوا

أخماسا في أسداس حول هؤلاء «المتطاولين من داخل البلاد» ومن هم بالضبط؟؟ أي دغدغة تحريضية للشارع الإسلامي (الذي يعشق الدغدغة) أكثر من هذا؟ وفي النهاية، يمثل هذا الأسلوب حلقة أخرى من حلقات تلاعب النظام الحاكم بالدين لضمان استمرار وتوارث هيمنته.

١٠. هل تعتقد أن الأقباط بإمكانهم تحقيق مكاسب حقيقية في حال دعموا مشروع التوريث؟

هناك احتمال نظري بإمكانية عمل «مقايضة» محدودة، لكن لا أعتقد في جدية الاحتمال لأن الأقباط ليسوا كتلة واحدة، يمكن التفاهم معهم إجمالاً، ولأنهم – على أي حال – لا يمثلون خطراً «يخاف منه» النظام الحاكم، وكل ما يهمه هو إخراس «الشوشرة» التي يحدثها أقباط المهجر. أما قوة الأقباط العددية في الانتخابات (مع افتراض خروجهم عن سلبيتهم، التي لا تقل عن سلبية كل المصريين، وذهابهم لصناديق الاقتراع بأعداد مؤثرة) فهي لا جدوى منها في ظل أساليب التصويت المعروفة. أما إذا كانت هناك انتخابات «نزيهة» فسيكون لهم وزن، لكن القوة الطاغية للشارع الإسلامي تبقى العامل الأساسي والحاسم. النظام لا يعطي للأقباط الحجم والأهمية التي يتخيلها البعض، وهو أصلاً لا يحتاج إليهم لكي يحصل على ما يريد في الانتخابات. والموضوع كله لا يزيد عن محاولات لإلهاء الجميع في حلبة ألعاب يهلوانية وتخبيط فئات الشعب بعضها ببعض على طريقة فرق تسد.

١١. ما رأيك في المطالبة بتخصيص كوتة للأقباط في البرلمان – على غرار كوتة المرأة – لضمان

وجود أعضاء أقباط في البرلمان؟ وإن كنت مؤيداً لوجود الكوتة؛ ألا ترى أنها تتعارض مع فكرة المواطنة وتكرس للطائفية؟

المشكلة الأصلية هي انعدام التمثيل والمشاركة، نتيجة للظروف السياسية والمجتمعية السائدة. فهل يمكن مثلاً تصور أن «ينجح» حوالي خمسين أو ستين قبطياً في دخول مجلس الشعب عن طريق الانتخاب (بصفتهم مصريين وليس أقباطاً)؟ هذا بالقطع حلم مستحيل في المستقبل المنظور. في حالة المرأة (وقبلها العمال والفلاحون) تبنت الدولة أسلوب «الكوتة» بدون حرج كحل («مؤقت») للمشكلة. لكن في حالة الأقباط، حيث المشكلة مطابقة، ترفض الدولة وتبرر رفضها بأسباب بلهاء. عموماً «الكوتة» ليست هدفاً في حد ذاته. وإن كان هناك بديل جيد أو حتى شبه مُجدٍ، فليحاولوا تطبيقه. حتى أسلوب «القائمة» الذي وعد الرئيس مبارك – إبان «حملته الانتخابية» الأخيرة – باعتماده كأسلوب له مميزات عديدة، ويساعد على إعطاء فرص أفضل للأحزاب وللأقباط، فقد تم التراجع عنه بدون إبداء أسباب!

١٢. أسلوب معالجة الكنيسة لأزمة كاميليا شحاتة كان صادمًا، واتسم بالتشدد البالغ، وبطبيعة الحال

حظيت الكنيسة بتأييد الأقباط في قرارها باحتجاز كاميليا، ويتحدى المطالبين بإطلاق سراحها حتى لو نظموا مظاهرة كل يوم. كيف تقرأ أزمة كاميليا، وما تقييمك لمعالجة الكنيسة لأزمتهما؟

أسلوب معالجة الكنيسة لأزمة كاميليا شحاتة كان سيئاً... مع التحفظ على فكرة أن الكنيسة قررت أو قامت فعلاً «باحتجاز» تلك السيدة. أيضاً لا أدري من أين أتيت بفكرة «وبطبيعة الحال حظيت الكنيسة بتأييد

الأقباط في قرارها...؟ فقد كان هناك شعور عام ليس فقط بين المثقفين بل بين أناس عاديين في الكنيسة بوجود هناك «شيء غلط في الموضوع»، لكن لم يتحول هذا الشعور لانتقاد علني ضد الكنيسة؛ لأسباب مختلفة، من بينها الغموض الذي أحاط بالقضية، ناهيك عن الشك العميق في دور الأجهزة... الفيديو الذي ظهرت فيه «كاميليا» (٩ سبتمبر) يوضح كثيرا من الأمور، لكن مازالت هناك تساؤلات عن سبب التأخر في صدور مثل هذا التوضيح، وقبل ذلك لماذا خرجت مظاهرات أقباط المنطقة قبل التأكد من حقيقة أسباب غيابها؟ ومن ناحية أخرى فإن اندفاع الكثيرين، بمن فيهم مثقفون وحقوقيون، إلى التركيز على هذه الهفوة كبير للهجوم الحاد على الكنيسة والأقباط وتناهي جميع مشاكلهم المعلقة، بما في ذلك موقف الدولة والمجتمع من حالات «التحول الديني» بأنواعها، يشي بقدر كبير من سوء النية والقصد...

١٣. الدولة التي تتهمها باضطهاد الأقباط هي من قامت أجهزتها بالبحث عن كاميليا وتسليمها للكنيسة.

فهل سددت كاميليا جزءاً من ثمن دعم الكنيسة لمشروع التورث؟

في غياب الحقائق هناك شعور قوي بأن «جمائل» الأجهزة في مثل هذا الموضوع ليست – ولا يمكن أن تكون – مجانية (على حد تعبير أحد الأصدقاء). لكن ما زلنا لا نعرف بالضبط عناصر الموضوع، ويبدو – بعد الفيديو الأخير – أن الأمن ساعد فقط في تحديد مكان السيدة عند أقربائها (؟؟)

١٤. لماذا تصبح قصص التحول الديني أزمات طاحنة تنصدها المظاهرات الحاشدة والغاضبة عندما

تكون (النساء) بطلات لهذه القصص. في حين لا يحدث المثل، أو يسود الصمت، حين يقوم الذكور بتغيير دياناتهم؟

بصفة عامة نحن نعيش في مجتمع ذكوري تسيطر عليه ثقافة «العار». من ناحية أخرى لا يمكن إنكار وجود ظاهرة متزايدة لاستهداف وإغواء النساء وخاصة الفتيات (ومنهن كثير من القاصرات) أكثر من استهداف الذكور. الموضوع بأكمله معقد وحساس ومتفجر وتتراوح ردود الأفعال حوله بين «بنت بتحب واد: فيها إيه دي؟» وبين «وجود عصابات منظمة ذات تمويل أصولي قوي تستهدف أسلمة الأقباط». المشكلة أن موقف أجهزة الدولة البعيد دائما عن الإنصاف والحيادية (بتهمها الكثيرون بالتواطؤ) أصبح يثير الشكوك بصورة فورية وتلقائية. ففي مقابل الترحيب الهائل بالتحول الديني للإسلام، هل سمع أحد عن «بنت (مسلمة) بتحب واد (قبطي)»؟ وإذا حدث فلا تسأل «فيها إيه دي»، لأن أبواب الجحيم تفتح في مثل هذه الحالات النادرة من الناس، انتقاما لشرف الإسلام والمسلمين، ومن جهات الأمن. أما تعامل الأمن والقضاء والأحوال الشخصية مع «العائدين» – ناهيك عن «المتنصرين» – فحدث ولا حرج. وإزاء كل هذا ينتاب الأقباط مشاعر الإحباط والحصار التي قد تؤدي أحيانا إلى ردود أفعال مبالغ فيها بعض الشيء أو إلى التعامل مع الأمر وكأنه «مباراة» يجب أن يكسبها طرف.

١٥. مشروع قانون بناء دور العبادة الموحد ما زال حبيس الأدرج. كيف تفسر التأخر في إصدار

القانون، وإلى أي حد سيسهم إقراره في حل مشكلة الأقباط في مصر؟

واضح تماما أن القيادة السياسية تراجعت عنه، لأسباب تتعلق — مرة أخرى — بـ «الشارع الإسلامي» الذي لا يمكنه تقبل أن تتساوى في «دولة إسلامية» المعاملة بين «بيوت الله» (المساجد) وبين دور عبادة أخرى يزخر التاريخ الإسلامي بالشروط المناسبة للتعامل معها... وما علينا إلا الرجوع للتصريحات الفكاوية من د. مفيد شهاب و د. فتحي سرور قبيل وبعد جلسات مجلس حقوق الإنسان في جنيف، حيث أثير الموضوع ضمن غيره، لنذكر أن مشروع القانون الذي جرى كلام كثير حوله لن يرى النور. ويقال إنه قد يصدر قانون خاص بالكنائس فقط، وغالبا سيكون هذا مجرد تقنين للأوضاع والقيود القائمة.. أما عن إسهام القانون — إذا صدر — في حل مشكلة الأقباط فهذا يتوقف بالطبع على مضمونه. وإذا حدث (؟؟) وكان المضمون «جيدا» فكيف ستطبقه الأجهزة الأمنية والمحليات ذات التاريخ العريق في الالتفاف حول القوانين وتفريغها من مضمونها وروحها..

١٦. يعتبر العديد من النشطاء الأقباط أن في إقامة الدولة المدنية العلمانية حلاً لمشكلة التمييز الديني

والأزمات الطائفية. في هذا الإطار كيف تقرأ رفض الكنيسة الصارم لتنفيذ قرار المحكمة الإدارية بمنح

تصاريح الزواج الثاني وتداعيتها، أليس في موقف الكنيسة تحد واضح لفكرة الدولة المدنية وحكم القانون؟

يوسفني أن صيغة السؤال تتبنى فكرة أن «رفض الكنيسة تنفيذ الحكم يمثل تحدياً لفكرة الدولة المدنية..» بينما الحقيقة هي العكس تماما!! ففي «الدولة المدنية» لا يمكن أن تصدر إحدى السلطات أمراً لجهة دينية بممارسة أو عدم ممارسة طقس ديني داخلي، لأن طبيعة العلاقة بين الدولة والكنيسة، تعني ألا تتدخل الكنيسة أو الدولة إحداها في دائرة سلطان الآخر. (هل تتخيلون أن يصدر القضاء الفرنسي حكماً بأن تزوج الكنيسة الكاثوليكية رئيس الجمهورية السيد ساركوزي، الذي بسبب طلاقه السابق لا يمكن تزويجه دينياً، ولا حتى مشاركته في طقوس الكنيسة — إذا حدث ورجب هو في هذا؟؟).. الإجابة البديهية «لا». إذن كيف نتقبل هذا وندافع في الوقت نفسه عن فكرة إجبار الكنيسة القبطية على التصرف بما يخالف ضميرها الديني فيما ترى هي أنه جزء من العقيدة التي تتمسك بها إزاء من يتبعونها بمحض إرادتهم، ولا تفرضه على الغير بأي صورة؟ وماذا يحدث لو جاء حكم آخر بإجبار الكنيسة على أمور عقيدية أو طقسية أخرى في العماد والتناول وتعدد الزوجات وخلافه؟ من حق كل كنيسة (و جماعة دينية) أن تتمسك بتعاليمها بحسب تفسيرها للنصوص والمبادئ، وإذا كان لأتباعها رأي في هذا التفسير فهذا نقاش «داخلي»، ولا شأن للدولة — أي دولة به. ولعلنا نلاحظ أن البابا شنودة قال عدة مرات بعد صدور الحكم «اللي مش عاجبه يروح يتجوز مدني أو يتجوز في كنيسة ثانية». بالطبع نتوقع أن يعارض -من حيث كونه رجل دين- زواج أتباع كنيسته «مدنيا»، لكن هذا يبقى في إطار داخلي ولا علاقة لهذا بوضع المطلق/المتزوج في المجتمع وموقف الدولة منه. وإذا كان البابا قد استخدم بعض المفردات المستقاة من الشريعة الإسلامية في الدفاع عن موقفه فهو لم يفعل أكثر من الإقرار بالواقع حيث الدستور وقوانين الأحوال الشخصية تستند إلى الشريعة. الخلاصة هي أن الحكم

المذكور لا يمثل إعلاء لقيم الدولة المدنية، بل تعبير عن سطوة الدولة الفاشية الدينية وصادرا عن محكمة تتذرع بـ «الحق الدستوري في تكوين الأسرة»، بينما هي المحكمة نفسها التي ترفض الحق الدستوري في حرية العقيدة، وسبق أن جمدت منذ ثلاث سنوات كل قضايا العائدين للمسيحية وأحالت قانون الأحوال المدنية للمحكمة الدستورية، بسبب تعارضه مع الشريعة الإسلامية حيث سيبقى الموضوع في ثلاجتها بالطبع إلى ماشاء الله.

أما التعامل مع مشاكل الزواج والطلاق إلخ فهو مسئولية الدولة، التي من واجبها سن قانون مدني موحد ينطبق على جميع المواطنين بصورة تامة وواضحة (بما فيه زواج المسلمة من غير المسلم، ومساواة الأنثى بالذكر في الميراث والسماح بالتبني إلخ). لكن مثل هذا القانون مستحيل؛ لأن مصر ببساطة ليست «دولة مدنية» وفكرة «الدولة المدنية» بعيدة المنال إن لم تكن قد أصبحت مرفوضة تماما على المستوى الشعبي الذي سيطرت عليه الهلاوس الدينية. الغريب أنه، كنوع من الهروب من الحقيقة، يحاول بعض «المتقفين» ودعاة حقوق الإنسان الالتفاف حول المشكلة مع استخدام المنطق المقلوب لكيال الاتهامات للكنيسة..

معلومات جديدة عن إسهام المغرب في السجون السرية!

لم تكتم بعض الدول العربية بالسجون والمعتقلات التي تغص بعشرات الآلاف من مواطنيها، الذين تعج بهم دون اتهامات أو ارتكاب أية جريمة أو حتى خوض محاكمات عادلة أمام قضاء نزيه مستقل، بل استخدمت ما تملكه من خبرات أمنية شديدة البأس في تقديم خدمات التعذيب وانتزاع الاعترافات بالوكالة لحساب الولايات المتحدة الأمريكية، التي أبرمت تعاقدات مع العديد من حكومات العالم الثالث - في إطار ما يعرف بالحرب على الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر الدامية - لإنشاء سجون سرية في تلك البلدان، تشرف عليها الأجهزة الأمنية المحلية التي تعمل على استقبال الضحايا واستنطاقهم بكل الوسائل غير المشروعة. وبعد أن تفرغ من مهمتها تقوم بتسليم ما تبقى من المعتقلين، ونسخ من اعترافاتهم، إلى أجهزة الأمن الأمريكية مجددًا.

وقد أدان العديد من المنظمات الحقوقية الدولية الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان التي تمارس في هذه النوعية من السجون، وقد اعتبر خبراء حقوقيون أمميون أن الممارسات التي تشهدها هذه السجون قد تصل إلى حد الجرائم ضد الإنسانية، وذلك في إشارة إلى حالات الاعتقال السرية في حال اقترانها بحالة اختفاء قسري، وتمت ممارستها على نطاق واسع. كما اعتبرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تقرير أصدرته عام ٢٠٠٧ أن "المعاملة التي يتعرض لها الأشخاص الذين يُشتبه بصلتهم بالإرهاب في السجون السرية التابعة للمخابرات الأمريكية، هي معاملة قاسية وغير إنسانية ومهينة ومحظورة، بموجب اتفاقيات جنيف".

اللافت أن الدول المتهمه بتنفيذ عمليات التعذيب بالوكالة تشمل دولا معروفة بعلاقتها الحميمة مع الإدارات الأمريكية المتعاقبة، ودولا أخرى تحترف الإعلان عن عدائها للسياسات الأمريكية عبر دوائر الإعلام والسياسة المرئية. كما تضم القائمة دولا لم تتخل يوما عن استبدادها المعروف، ولم تبذل جهدًا يذكر في تعزيز حقوق الإنسان، فضلا عن أن القائمة تضم كذلك دولا أوروبية!

ومؤخرًا أزاحت تقارير صحفية، صادرة عن وكالة أنباء أسوشيتدبرس، الستار عن قيام المملكة المغربية باستجواب رمزي بن الشيبة أحد المخططين المفترضين لهجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١؛ وذلك في معتقل سري بالمغرب، حيث تعرض للتعذيب على أيدي الأجهزة الأمنية المغربية؛ بغرض انتزاع معلومات عن دوره في الهجمات الإرهابية.

جدير بالذكر أنها ليست المرة الأولى التي يزج فيها باسم المغرب في تقارير تتصل بالسجون السرية التابعة للمخابرات الأمريكية؛ ففي عام ٢٠٠٥ - العام الذي أثير فيه للمرة الأولى موضوع السجون السرية - نشرت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية تقريرًا، اتهم بعض الدول بالانخراط في هذه المهام القذرة التي تشمل تعذيب متهمين ومعتقلين، ومن بين هذه الدول ورد اسم المغرب.

المغرب ليست الدولة العربية الوحيدة في قائمة الدول التي دأبت على تقديم الخدمات الأمنية السرية غير المشروعة لأجهزة المخابرات الأمريكية؛ فالقائمة تشمل الأردن ومصر وسوريا وجيبوتي، وذلك في قائمة طويلة تضم ما يربو على ٦٠ دولة. هذا ما أكدته تقرير حديث أصدره خبراء تابعون للأمم المتحدة في يناير ٢٠١٠، وقد أشار التقرير في الجزء المتعلق بالمغرب إلى أنها تسلمت من وكالة المخابرات الأمريكية ٣ معتقلين ما بين مايو ويوليو ٢٠٠٢؛ حيث احتجزتهم في معتقل "تمارة"، وهو المعتقل ذاته الذي أشارت التقارير الصحفية الأخيرة إلى أنه كان مسرحاً لاستنطاق بن الشيبه قبل إعادته إلى معتقل جوانتانامو.

المثير للقلق أن تلك الممارسات المشينة تجد لها مكاناً في دولة ينظر إليها باعتبارها صاحبة واحدة من أبرز التجارب، التي يضرب بها البعض المثل، في مجال تعزيز الديمقراطية وتحسين أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة العربية. وقد أثار استنطاق بن الشيبه في المغرب حفيظة نشطاء حقوقيين بالمغرب؛ حيث رأى البعض في هذا التعاون خارج إطار القانون بين السلطات المغربية ونظيرتها الأمريكية تبريراً لإشادة التقرير الأخير لوزارة الخارجية الأمريكية بتجربة وجهود المملكة في الحرب على الإرهاب.

وكعادة المسؤولين في الرد على اتهامات للحكومات التي يمثلونها بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان؛ فقد شكك خالد الناصري وزير الإعلام بالمغرب في صحة الإفادات بهذا الشأن، واعتبر أن المعلومات وأشرطة الفيديو التي تروج لتعرض معتقلين حاليين في معسكر جوانتانامو للتعذيب في وقت سابق في سجون مغربية هي أمور تستهدف "النيل من المغرب"!

مؤشرات عديدة تقول إن تجربة المغرب التي كان يشار إليها، حتى أمس القريب، باعتبارها نموذجاً عربياً متفوقاً في التصالح مع قيم حقوق الإنسان والديمقراطية، آخذة في التراجع. حيث بدأت عجلة الانتهاكات في الدوران مرة أخرى؛ لتتذر بنهاية غير سعيدة لطموحات المهتمين بأوضاع حقوق الإنسان في المغرب. وهم الذين تتابهم الآن مخاوف وشكوك إزاء تخلي الحكومة المغربية عن تعزيز مكتسبات حقوق الإنسان خلال الآونة الأخيرة.

ونشير هنا إلى التقرير السنوي لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان عن أوضاع حقوق الإنسان في العالم العربي خلال العام ٢٠٠٩، حيث أكد التقرير استمرار التراجع عن المكتسبات التي حظي بها على مدار عقد من الزمان، وأشار على وجه الخصوص إلى أن المشهد الحقوقي في الأراضي المغربية يعاني من سياسات مكافحة الإرهاب التي تم تشييدها في عام ٢٠٠٣؛ لتتصاعد معها الشكوى من تزايد وتيرة الاعتقالات التعسفية وممارسات التعذيب، وقد أشار التقرير كذلك إلى أن السلطات المغربية قامت بتصدير خبراتها الأمنية في مجال التعذيب إلى الدول المجاورة مثل موريتانيا، والمشاركة في استنطاق وتعذيب المعتقلين خارج المغرب.

إن التقارير الصادرة مؤخراً عن أوضاع حقوق الإنسان بالمغرب تشير إلى أن التجربة الإصلاحية هناك لم تعد واحدة طالما لم تمتلك الحكومة المغربية الإرادة السياسية اللازمة لانتزاع مشروعها الإصلاحي من عثرته، إذ عليها أن تتراجع عن استخدام قبضتها الأمنية في التضييق على المجتمع المدني، وأن ترفع يدها

عن القضاء وتتوقف عن استخدامه في خنق الحريات الصحفية، وعليها كذلك أن تراجع سياساتها في مكافحة الإرهاب، وتنفذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة التي طالبت باعتماد خطة وطنية شاملة لمكافحة الإفلات من العقاب وإجراء إصلاحات مؤسسية وقانونية وخاصة في قطاعات الأمن والقضاء.

القطيعة مع انتهاكات الماضي القريب في المغرب والمعروفة بـ "سنوات الرصاص" لم تحدث بعد؛ طالما أن العدالة لم تنفذ، والإنصاف لم يتحقق ويحظى المجرمون بالإفلات من العقاب على انتهاكاتهم لحقوق الإنسان. كما أن حديث الحكومة عن طي صفحة الماضي ليس ذا جدوى، وهي تستنسخ انتهاكات الماضي في ثوب جديد، وتتعامل معها كخبرات ومنتجات محلية صالحة للتصدير واستعمالها في توثيق العلاقات مع الحكومات الأخرى على حساب حقوق الإنسان. الرد المناسب على الاتهامات المنسوبة للحكومة المغربية هي إجراء تحقيقات موسعة في أجواء من الشفافية والعلانية وبمشاركة المنظمات الحقوقية الدولية والعربية والمغربية. وحتى ذلك الوقت لن تفلح الخطة التي أعلنت عنها الحكومة بتحويل المعتقلات السرية السابقة لمراكز ثقافية؛ لحفظ ذاكرة هذه المعتقلات في أن تغسل سمعة الحكومة الملطخة بالتورط في واحدة من أسوأ الممارسات المعادية لحقوق الإنسان وهي السجون السرية.